عنوان المقال:

إيقاع اللغة وإيقاع اللهجة

الأستاذة: زينب بوداود

ينصرف هذا المقال إلى محاولة البحث في إيقاع اللّهجات العامّية الجزائريّة انطلاقا من النّظر في إيقاع كلّ من اللّغة واللّهجة وتحديد ماهية العلاقة بينهما، لنتطرّق بعدها إلى تحديد أهمّ الظّواهر الصّوتيّة الموجودة في العامّية الجزائريّة ولهجاتها.

وقد خصَّت الدّراسة بالذّكر ههنا دائرة اللّهجات العامّية المستمدّة من طبيعتها الفصيحة لتخرج من دائرتها اللّهجات الجزائريّة العامّية المستمدّة من أصلها البربريّ أو الأمازيغيّ القديم؛ كالقبائليّة والشّلحيّة والتّرقيّة وغيرها من اللّهجات.

وقبل الخوض في ذلك كان لا بدّ علينا أن نضبط مفهوم الإيقاع والمأخوذ أصلا في معناه اللّغوي من الفعل الثّلاثي "وَقَعَ" "يَقَعُ" "وَقْعًا" و "وُقُوعًا"، أما معانيه فمنها قولهم: وقَعَ الشّيء موقِعَه ومَوْقَعَه بالكسر والفتح والمعنى واحد وهو الموضع الّذي يقع عليه(1)، والوَقْعُ: صوت حوافر الدّابة، وكذا وَقْعُ المطر بالأرض

أي مَسْقَطُهُ؛ ويقال شدّة ضربه الأرض إذا وبل(2)، وبإضافة "التّاء" على فاء الفعل و"الياء" بين عينه ولامه يتشكّل لنا لفظ "التَّوْقِيع"، والّذي من معانيه ما يُوَقَّعُ في الكتاب؛ أو الطّريق المُذَلَّل؛ أو بمعنى تَظَنِّي الشّيء وتوهّمه، وغير ذلك من المعاني.(3)

ارتبطت دلالته اللّغوية منذ القديم بالغناء والتّلحين، أو بعبارة أخرى بتوقيع الألحان وتَبْيِينِها؛ وكأنّ من دونه لا يتّضح اللّحن فلا يصبح بيّنا، وفي موقع آخر ببنائها، وكأنّه معول بناء الألحان؛ فيعطيها بذلك هيئة معيّنة ووقعا خاصّا يقع في نفس المستمع فإمّا يستحسنه أو يستهجنه، ومثال ذلك ما ذكره **الزّبيدي** في معجمه حين قال: « (والإيقاعُ) مِنْ (إِيقاع أَلْحَانِ الغِنَاءِ، وهُوَ أَن يُوقِعَ الأَلْحَانَ ويُبَيِّنُهَا) تَبْيِينًا، هكَذا هُوَ فِي اللِّسَانِ والعُبَابِ، وفي بَعْضِ النُّسَخِ " ويَبْنِيهَا" من البِنَاءِ».(4)

لذلك فإنّ الحديث عنه في شقّه الاصطلاحي قد يذهب بأذهان البعض من الوهلة الأولى إلى اللّحن وأنغامه والرّقص وحركاته؛ لكنّ الحقيقة هي أوسع من ذلك، فمن يبحث عن مفهومه في الدّراسات اللّغويّة – الحديثة منها على وجه الخصوص – يجده

كغيره من المفاهيم يحمل في ذاته طابعا عامّا وآخر خاصّا تحدّده طبيعة التّخصص المدرَج فيه، فتتّضح بذلك خصائصه ومميّزاته.

أمّا بمفهومه العامّ (غير الموسيقي) فإنّنا نحسّ به موجودا جليّا في الكون وكافّة مظاهر الحياة الّتي يحتويها فضاؤه الفسيح، ولكنّا إذا ما بحثنا في مفهومه المتخصّص فالأمر حينها يتشعّب ليأخذ سبلا متعدّدة، حتّى أنّنا لا نقف على مفهوم موحّد جامع؛ مانع؛ له، فقد تردّد على ألسنة الكثير من الباحثين لكنّ كل واحد منهم انصرف فيه إلى وضع مفهومه الخاصّ به، ولو اقتربت معانيه عند عدد من البعض منهم.

وفي الحقيقة إنّ عدم الاتّفاق على مفهوم موحّد له هو اختلاف فرضته عوامل كثيرة منها طبيعة الدّراسات المدرَج فيها، وكذا تنوّع التّخصصات من جهة ووجهات النّظر حوله من جهة أخرى، أين نجد كلّ باحث يحاول أن يقرّب مفهومه إلى الأذهان ويبسّطه قدر ما يستطيع، وهذه ظاهرة نراها طبيعيّة في ميدان البحث اللّغوي.

فقد نجده بمعناه العامّ؛ الغامض؛ الحسّي؛ المشترك بين كلّ ناطق لغة من اللّغات وحتّى كلّ ناطق لهجة من اللّهجات: «

حدث متكرّر يقطّع الزّمن إلى أزمنة متجاورة تربطها علاقات مختلفة»(5)، فكلّ خطاب يخصّ الإيقاع – بطبيعة الحال– يقتضي حدثا يتكرّر، وذلك التّكرار يكون تكرارا في الزّمن؛ فيحدث نتيجته تقسيم لذلك الزّمن إلى سلسلة من الأزمنة المتجاورة؛ تجمع بينها علاقات معيّنة.

وهذا ما قصده **د. مصطفى حركات** بقوله "يقطّع الزّمن"، إلّا أنّه لم يحدّد نوعيّة تلك العلاقة؛ لأنّ افتراض نوعيّة العلاقة – بحسبه – يجعل الإيقاع مقتصرا على أصناف دون أخرى، فكان بذلك العلم الّذي يدرس الأحداث الإيقاعيّة وأصناف سلاسلها(6)؛ مضيفا أنّ هذه اللّهجات كما أنّ لها فروقات في المفردات وتأدية الأصوات؛ هي أيضا تختلف بواسطة الإيقاع، جاعلا مفهومه ملازما للّغة وعمليّة اكتسابها، وكلّما كان ذلك في سنّ متقدّمة كان أمكن للاكتساب.(7)

في حين تبنّى آخرون فكرة أنّه يتولّد عن نسيج متآلف من مجموعة محدّدة من العناصر؛ مع اختلاف في تحديد ماهية تلك العناصر وطريقة تركيبها، والّتي حدّدها **عزّ الدّين إسماعيل** بمجموعة من القوانين الّتي تبني الإيقاع وتضبطه، فكان بذلك

صورة مجرّدة لجملة من العلاقات أو القواعد الّتي تعمل جميعها في وقت واحد، وهي لا تخرج عن سبعة قوانين، حدّدها في: النّظام؛ التّغيير؛ التّساوي؛ التّوازي؛ التّوازن؛ التّلازم؛ التّكرار، وهي لا تبدو جليّة من الوهلة الأولى لذلك لا يمكن استنباطها إلّا بعد بعدِ نظر وتحليل دقيق.(8)

وممّا لا شكّ فيه؛ أنّ الإيقاع أثر خاصّ يتجلّى في شكل أسلوب مميّز قد يقترن بزمن مخصوص ضمن مجموعة من العناصر الّتي تنتظم ضمن علاقات تقوم على تكرار الزمّن وتقطيعه، ولكنّه من الواجب علينا أن ننظر في مفهومه المتخصّص بحسب الميدان أو التّخصص المدرج ضمنه (إن كان أدبا شعريّا أو نثريّا) أوّلا لننتقل بعدها إلى ماهية ذلك النّص أو المادّة المدروسة، أين يكون أكثر تخصّصا وتحديدا، فربّما يكون عامّا؛ ولكنّه كلّما كان أكثر تخصّصا كلّما تحدّد مفهومه بطريقة أدقّ، ولا نقول أنّ غموضه قد يزول حينها وإنّما يقلّ فيصبح أكثر وضوحا ممّا كان عليه.

1- إيقاع اللّغة وإيقاع اللّهجة.

أوّلا: مفهوم اللّغة واللّهجة والعلاقة بينهما.

إنّ من ينظر في الدّراسات اللّغويّة يجد أنّ الدّارسين العرب قديما لم يهتمّوا بحدّ "اللّهجة" بالاهتمام نفسه الّذي أبدوه لحدّ "اللّغة"، بعكس علماء العصر الحديث والّذين استفادوا من آراء سابقيهم ليتوسّعوا في دراساتهم بشكل بدا أكثر شمولا وعمقا، أشار الباحث **عبد الجليل مرتاض** إلى ذلك بحيث قال: « ويجب أن نعترف بأنّه من بين المصطلحات اللّسانية الّتي لم يعر العرب أيّ اهتمام واضح لتعريفها، مصطلح "اللّهجة" على عكس "اللّغة" وذلك على الرّغم من أنّهم تناولوا ميدانيّا اللّسانيات الجغرافيّة اللّغوية والأدبيّة بطريقتهم الخاصّة، وعلى شكل واسع». (9)

ومن يبحث في حدِّهم للّغة يجد أنّهم قد رسموا له الخطوط العريضة والخصائص المهمّة بشكل دقيق، ودليل هذا قولهم: « واللُّغة: اللِّسْنُ، وحَدُّها أَنها أَصوات يُعبِّر بها كل قوم عن أَغراضِهم»(10)، وهذا مذهب **ابن جني** في ذلك(11)، وهي في أصلها اللّغوي تعود إمّا إلى قولهم: "لُغْوَةٌ" على وزن "فُعْلَةٌ" من الفعل "لَغَا" بمعنى "تَكَلَّمَ؛ والجمع منها يقع على "لُغَاتٌ" و"لُغُونٌ" (12)، وإمّا إلى قولهم: "لُغَيٌ" أي لُغَوٌ، والهاء عوض وجمعها "لُغًى"، قياسا على قولهم: "بُرَةٌ" و "بُرًى" (13).

أمّا مفهومها الاصطلاحي الحديث فهو لم يخرج عن دائرة تحديد القدماء إلّا بشيء من التّفصيل الأدقّ؛ بذكر بعض الإضافات الّتي تخصّ ميدان علم اللّسان في حدّ ذاته من وصف لتراكيبها أو إبراز للتّأثير الحاصل بينها وبين المجتمع النّاطق بها، وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدلّ على دقّة تحديد القدماء ولا شكّ. نذكر من ذلك ما ذهب إليه **د. عبد الصّبور شاهين** في تعريفه لها بوصفها مجموعة الأصوات الّتي ينتجها جهاز النّطق في الإنسان، معبّرا بها عمّا يحسّ به من حاجات يريد بيانها والإيضاح عنها. (14)

فاللّغة باعتبارها ظاهرة اجتماعيّة – أو بعبارة أدقّ – مقوّما اجتماعيّا مهمّا فإنّها بطبيعة الحال مرآة تعكس مجموعة الملامح المميّزة لأيّ مجتمع، فهي حلقة وصل بين الملقي والمتلقّي، ولا يتحقّق بدونها خطاب ولا تواصل باعتبارها الوسيلة الأولى لتوصيل الآراء والتّعبير عن الأفكار ونقل الأحاسيس إلى الغير(15)، لذلك فإنّها تتعرّض لمبدأ التّأثّر والتّأثير الحاصل بينها وبين النّاطقين بها على نحو خاصّ ومعيّن؛ تحكمه ظواهر معيّنة

تخصّ مظاهر البيئة اللّغويّة الزّمانيّة والمكانيّة وما تحويه من خصائص.

في حين أنّ مصطلح " اللّهجة" قد ورد عن اشتقاقه أنّه مأخوذ من قولهم: لَهِجَ بالأمر لَهَجًا؛ ولَهُوجًا؛ (وفي غير موضع "ولَهْوَجَ")؛ وألْهَجَ(16)، ومن بين معانيه اللِّسان؛ وفي موضع آخر طرفه(17)، ويقال اللَّهْجَةُ واللَّهَجَةُ، وقد جاء في (لسان العرب): « واللَّهْجةُ واللَّهَجةُ: جَرْسُ الكلامِ، والفتحُ أعلى. ويقال: فلان فصيحُ اللَّهْجَةِ واللَّهَجةِ، وهي لغته التي جُبِلَ عليها فاعتادَها ونشأَ عليها»(18)، وفي ذلك إشارة إلى دور النّشأة ومسألة التّعوّد على ترسيخ النّطق بشكل معيّن في الذّات النّاطقة.

وقد حدّد مفهومه في الاصطلاح الحديث بشكل متقارب من حيث الدلّالة من جهة؛ ومتنوّع من حيث استعمال المصطلحات من جهة أخرى، فها هو **د. إبراهيم أنيس** مثلا يصفها بـ: "مجموعة من الصّفات اللّغوية" قائلا: « اللّهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة من الصّفات اللّغويّة تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصّفات جميع أفراد هذه البيئة». (19)

وفي موقع آخر نجد الباحث **عبد الجليل مرتاض** قد أشار إلى خاصيّتين أساسيّتين فيها وهما: الجهويّة وعدم الثّبات، بوصفه إيّاها بـ "التّكلم الجهوي المتغيّر(20)، على أساس أنّه لكلّ جهة محلّيّة استعمال خاصّ بها تحكمه ظروف معيّنة؛ الأمر الّذي ولّد تنوّعا لهجيّا محلّيّا من جهة؛ وآخر قد نجده في الاستعمال اللّهجي الواحد بسبب خضوع مستوياتها اللّغويّة إلى التّغيّر الدّائم في ظلّ غياب مجموعة القوانين الّتي تضبط الكلام وترسم للمتكلّم سبلا يحتكم إليها في كلامه – كما هو الحال في اللّغة العربية–، وهذا مالا نجده في اللّهجات العاميّة.

وهي بحسبه « ليست ظاهرة تعارضيّة مع اللّغة كما قد يوهم البعض، لأنّ العرب إذا تكلّمت في جاهليّتها وصدر من إسلامها على سمت سجيّتها فإنّ هذا لا ينفي وجود أشتات من اللّهجات داخل ما يعرف بالفصحى ونحو هذا قبل أن تحدث هذه العلاقات الاجتماعيّة الجديدة بين داع ومدعوّ أو هاد ومهدّي». (21)

حتّى أنّ الباحث الواحد قد يذكر لها أكثر من وصف أو اصطلاح؛ على نحو **عبد الغفور حامد هلال** والّذي أورد تعريفين

اصطلاحيين لها بمصطلحين مختلفين في المرّتين، فمرّة يصفها بالطّريقة المعيّنة في الاستعمال اللّغوي؛ والموجودة ضمن بيئة خاصّة من بيئات اللّغة الواحدة (22)، وفي غير مرّة بـ « العادات الكلاميّة لمجموعة قليلة من مجموعة أكبر من النّاس تتكلّم بلغة واحدة»(23).

وفي الواقع لا اختلاف بينهما إلّا في المصطلح، وفي رأينا إنّ إطلاق مصطلح "العادة" كان أكثر دقّة وتحديدا لأنّ معنى العادة هنا يقضي بتعوّد الإنسان على طريقة خاصّة ضمن بيئة ما، وذلك يتطلّب مدّة زمنيّة معيّنة، فمع الوقت ترسخ تلك العادة حتّى تصبح جزءا من كلامه بطريقة يصعب تغييرها، أمّا "الطّريقة" فهي تعبّر عن الكيفيّة، لذلك كان مفهومها محتوى في مفهوم أكبر وهو مفهوم العادة.

وتجدر الإشارة ههنا إلى مصطلح آخر وقع استعماله بكثرة حديثا وهو "مصطلح العاميّة"، إلّا أنّ العلاقة بينه وبين سابقه هي علاقة العامّ بالخاصّ، فبالنّظر في الاستعمال اللّغوي لهذا المصطلح نجد: « (العَامِّيُّ): المنسوب إلى العامَّة. و– من الكلام: ما نطق به العامَّة على غير سنن العربي. (العَامِّيَّةُ): لغة العامّة،

خلاف الفُصحَى»(24)، أمّا بمفهومه الاصطلاحيّ فإنّه يقترب كثيرا ممّا سبق ذكره عن مصطلح "اللّهجة" باعتبار أنّها تأدية صوتيّة؛ محلّيّة؛ يوميّة؛ تكلّم بها عامّة من الشّعب؛ فخرجت في شكل استعمال لغويّ خاصّ خالف الفصحى في مستويات معيّنة.

وربّما تكون في مرحلة ما قد أطلقت على الاستعمال اللّغوي لعامّة الشّعب للتّمييز بينه وبين الطّبقة الحاكمة أو المتعلّمة، والّتي كانت تستعمل الفصحى بعكس عامّة الشّعب الّتي لم تكن تجيدها لكونها غير متعلّمة فظهر بذلك اللّحن على لسانها، ممّا يعني أنّنا بصدد الحديث عن "العامّيّة" (كاستعمال عاميّ لغويّ ملحون) باعتبارها مقابلا – إن صحّت العبارة – للاستعمال اللّغوي الفصيح الرّاقي، ولكنّنا في هذه الدّراسة لا نستعملها بهذا المفهوم ولا نعني بها اللّحن، بل ننظر إليها من زاوية أنّها استعمال لغويّ استعمله عامّة من الشّعب في ظروف خاصّة فخرج بسبب عوامل معيّنة في شكل لهجات متنوّعة.

وهي في أصل نشأتها منبثقة من استعمال لغويّ خاصّ؛ ونتيجة انحراف معيّن في ذلك الاستعمال؛ وبفعل أسباب وعوامل طارئة ظهرت استعمالات لغويّة في الخطاب الشّعبي اليوميّ

مختلفة عن بعضها البعض في مستويات لغويّة معيّنة؛ لتخرج في شكل ما يطلق عليه بـ "العامّيّة"، ومتنوّعة فيما بينها في مستوى "اللّهجات"، بصور فرضتها مؤثّرات إقليميّة محدّدة.

لذلك فإنّ محلّ الفرق بينهما يكمن في أنّ "العامّية" مصطلح عام يندرج تحته مصطلح خاصّ نعني به مصطلح "اللّهجة"، فنحن مثلا نقول: العامّيّة الجزائريّة؛ العامّيّة المصريّة؛ العامّيّة التّونسيّة... إلخ؛ ولا نقول اللّهجة، لأنّه لا توجد لهجة جزائريّة أو مصريّة أو تونسيّة واحدة، بل هناك أكثر من واحدة إذا ما نظرنا إلى التّنوّع الكبير في الاستعمال اللّغوي الطّارئ على لسانها.

وقد يستعمل في بعض الأحيان مصطلح "الدّارجة" بالاستعمال نفسه الّذي رأيناه في مصطلح "العامّية" (25)، ولكنّ الثّاني كان أكثر استعمالا من سابقه لذلك وقع الاختيار عليه، فكان بذلك مصطلحا تندرج تحته مختلف اللّهجات العامّيّة الجزائريّة؛ فنقول بذلك "العامّية الجزائريّة ولهجاتها"، نذكر على سبيل المثال منها: اللّهجة العامّية الوهرانيّة، اللّهجة العامّية العاصمّية ... إلخ.

ثانيا: إيقاع العامّية الجزائريّة:

عرفت اللّهجات المغاربيّة عموما والجزائريّة منها على وجه الخصوص تغيّرا زمنيّا واضحا تميّز بتداول حضاري متنوّع؛ خاصّة في فترة ما بعد الفتح الإسلامي لأراضيها وصولا إلى فترة الاحتلال الفرنسي، فمن المعروف على المحتلّ عندما يسيطر على منطقة معيّنة ويمكث فيها وقتا طويلا؛ فإنّه من الطّبيعي أن يؤثّر في مختلف مقوّماتها بما فيها اللّغة، فتطرأ نتيجتها تغييرات معيّنة على مستويات اللّغة الأصليّة للبلد المحتَل تنبع في الأصل من مستويات اللّغة الوافدة، ولنا في الاحتلال الفرنسيّ مثال على ذلك، فبالرّغم من مضيّ أكثر من نصف القرن على دحره إلّا أنّ آثار لغته مازالت تظهر جليّة على اللّسان الجزائريّ، ولكنّ بالرّغم من جميع محاولاته في إحلال اللّغة الفرنسيّة محلّ اللّغة العربيّة على اللّسان الجزائريّ لم ينجح في ذلك.

وفي الشّأن ذاته يقول **د. عبد المالك مرتاض:** « والّذي يتأمّل أمر الوجود الفرنسي وطوله، وتكالب الغزو الإسبانيّ للمناطق الشّماليّة وإلْحاحه، ثمّ يبحث آثار كلِّ ذلك في العامّية الجزائريّة لا ريب يُصِيبه شيءٌ من الحيرة والاندهاش. إذ ظلّت

عامّيتنا في البوادي بوجه خاصّ، نقيّة صافية، نطقًا واستعمالًا، ولعلّ العلّة الرّئيسيّة في هذه الظّاهرة اللّغويّة القويّة، تتجلّى في وجود القرآن الكريم واهتمام الجزائريّين بحفظه ومدارسته، ثمّ في تلك المساجد العامرة بالطّلّاب، وفي تلك المدارس التّقليديّة الّتي كانت تكتظّ بالمتعلّمين، ثمّ حتّى في تلك الزّوايا النّشيطة ».(26)

ومن ينظر في العامّية الجزائريّة بمختلف لهجاتها يجدها تتمتّع بقدر عال من التّنوّع والثّراء اللّهجي؛ إن كان ذلك على مستوى أصواتها أو حتّى في تراكيبها اللّغوية، وإن دلّ ذلك على شيء فإنّه يدلّ على تنوّع البيئات اللّغويّة والّذي يعني بالضّرورة تنوّعا في البيئات الجغرافيّة، وهنا يظهر لنا جليّا دور البيئة في تحديد أصوات اللّهجة من جهة؛ وطريقة النّطق بها وكيفيّة تركيبها من جهة أخرى، ولنا خير مثال على ذلك البيئة البدويّة التي استطاعت أن تحقّق لنفسها ألوانا من اللّهجات تعكس مظاهرها الصّحراويّة ومظاهرها الطّبيعيّة الصّعبة، طبعا هذا دون أن ننسى مسألة الحلّ والتّرحال من منطقة لأخرى والاستقرار فيها وأثرها البارز في ذلك.

ومن ثمّة فإنّ من بين المميّزات العامّة للعامّية الجزائريّة ولهجاتها ما يلي:

- إنّ العامّيات ككلّ (بما فيها الجزائريّة) هي نتيجة لتغيّر اللّغات عبر الزّمان نحوا وصرفا(27)، لذلك نجد لهجاتها تخضع لما تخضع له اللّغة من نحت وإيجاز وحذف وتعريب، على أنّ فيها الصّحيح المقبول وفيها المبتذل المرفوض، « لأنّ اللّهجات الجزائريّة نفسها تختلف من إقليم إلى إقليم، فنجد فيها ما هو عال فصيح أو قريب من الفصيح، وفيها ما هو ركيك ضعيف، أو منبوذ سخيف». (28)

- إنّها تطرأ على استعمال العامّة في ظلّ غياب مجموعة الضّوابط الّتي تحكمها، كتلك الّتي نجدها في اللّغة الفصحى من ضوابط نحويّة وأخرى صرفيّة مثلا، فهي مرنة ليّنة تخضع للتّغيير المستمرّ حسب المستعمل لها؛ لذلك لا نجدها تعرف الثّبات في مصطلحاتها وألفاظها وأساليبها، بيد أنّ ذلك التّنوع في الاستعمال ينتج عنه تعدّدا لهجيّا معيّنا يتميّز هو الآخر بطريقته الخاصّة ويخضع لأسباب محدّدة في ظلّ ظروف مخصوصة، لذلك اقتضت معرفة بلاغة العامّية، الإحاطة بمزاج

أهلها ومؤدّى اصطلاحاتهم، وفهم نفسيّتهم وإدراك نوع حياتهم وظروف مجتمعهم وتاريخهم.(29)

- تتمتّع اللّهجة بأصلها المسموع أي المنطوق دون المكتوب؛ ولا توجد لها كتابة موحّدة ومعيّنة؛ بعكس الكتابة لأصوات اللّغة العربيّة الفصحى، وبما أنّ أكثر أصواتها مستمدّة من أصول فصحى فإنّها تكتب على شاكلتها؛ أي تتبع قواعدها وضوابطها في ذلك، إلّا أنّه وبالرّغم ذلك مازال تدوين الموروث الشّعبي يواجه صعوبة كبيرة في ذلك، وهي في الحقيقة صعوبة منبثقة من اللّهجة العامّية في حدّ ذاتها؛ والّتي تعيش إلى يومنا هذا في ظلّ غياب مجموعة الضّوابط الّتي تحكمها، لذلك نجد كل باحث يجتهد بطريقته الخاصّة في تحديد نمط تدوينها وأنواع أصواتها.

- التّنوّع والاستقلالية في الاستعمال؛ حتّى أنّنا في البيئة اللّغويّة الواحدة قد نقف على عدد كبير من التّنوّعات اللّهجيّة المستقلّة بذاتها، وهذا ما ولّد تحدّيا صعبا آخر أمام الدّارسين للموروث الشّعبي، فمن الصّعب إن لم نقل مستحيلا تحديد جميع أصواتها وحروفها وتراكيبها بشكل دقيق وكامل، ولمّا كانت تعتمد

على جانبها الشّفوي المسموع فإنّنا لا نجدها تجتمع على المواصفات والقواعد نفسها؛ وإن تشابهت في بعضها باعتبار أنّها آخذة من اللّغة الفصحى، لذلك يجب أن تدرس كلّ لهجة على حدى ضمن تحديد مكانيّ وزمانيّ معيّنين.

- إنّ الاستخدام اللّهجي للعامّية الجزائريّة في أحيان كثيرة نجده قريبا من الفصحى، خاصّة في المناطق الّتي لا زالت محافظة على أصالة البداوة فيها؛ حتّى في المناطق الرّيفيّة وربما ذلك بسبب البعد عن المدن التي لم تسلم من التأثير الفرانكفوني فترة الاستدمار الفرنسي(30)، وقد حدّد ذكر **د. عبد الحقّ زريوخ** ثلاثة أنماط لما يسمّيه باللّغة الشّعبيّة، وهي:

1. المتفاصح: والمقصود به اللّهجة القريبة من الفصحى بقدر كبير.
2. العامّي الخالص: والمراد به اللّهجة الدّارجة الّتي درج عليها النّاس، وهي تقترب من لغة التّخاطب بين الجماهير الشّعبيّة.
3. اللّهجة البدويّة: وهي المتداولة بين شعراء الملحون في البوادي، وقاموسها مزيج من المتفاصحة ومن العاميّة. (31)

- بما أنّ « عمليّة النّطق ليست إلّا نشاطا عضليّا يختلف أداؤه باختلاف أفراد البيئة اللّغويّة الواحدة»(32)، فإنّ نطق الحروف في اللّهجات العامّية – بما فيها الجزائريّة – قد يصاحبه في أغلب الحالات نوع خاص من النّغم، قد يظهر في مدّ الكلمة أو التّركيب على نحو مميّز، ولكلّ منطقة طريقتها الخاصّة والنّغمة المميّزة بأهلها، وللعامل الإقليميّ دور كبير في ذلك فلهجات الشّمال الجزائريّ أو غربه أو شرقه أو حتّى جنوبه تختلف عن بعضها البعض في ذلك، وليس هذا وحسب فحتّى الإقليم الواحد يقوم على تنوّع خاصّ به، رغم أنّنا بمقابل ذلك قد نجد أكثر من منطقة تلفظ بعض الكلمات بالطّريقة ذاتها.
- إنّ اللّهجات العامّية – إذا أخذنا بعين الاعتبار كلّ ما مرّ ذكره– لا تصلح لأن تكون لغة التّجريب العلميّ رغم ما فيها من بعض الخصائص الأدبيّة الّتي استمدّتها من أصلها العربي الفصيح، لذلك فهي تبقى في الاستعمال اللّغوي للتّعبير عن آراء المتكلّمين بها وحاجاتهم والتّرويح عن الأنفس، وكذا نقل أخبار الأمم وأحوالهم.

ومن الجدير بالذّكر ههنا التّنبيه لأمر نظرا لدقتّه كان من الواجب أن نذكّر به دائما كل من ينظر للشّعر الشّعبي عموما والملحون منه خصوصا على أنّه ما يقال باللّهجات العامّية لذلك يزدري به، لأن ذلك افتراء دعمته النّظرة غير الموضوعية؛ فلغته هي أقرب للفصحى منه إلى العامّية ثمّ إنّ استغلاله للّهجات الدّارجة غرضه تبسيط أو تقريب المغزى من الجموع من العامّة.(33)

ولا يفهم من هذا أنّه انتصار لهذه اللّهجات العامّية على حساب الفصحى، فهي لم تكن ولن تكون يوما بديلا لها؛ إلا أنّها ستبقى وسيلة هامّة اعتمِدَت لنقل موروث شعبيّ ضخم حوى ذاكرة أمّة ومختلف قيمها؛ في وقت تعذّر فيه استعمال العربيّة الفصحى لأسباب تختلف باختلاف الفترة الزمانية وملامحها كان أهمّها في القرن الأخير السّياسة الفرنسيّة الاستدماريّة، والّتي عملت منذ أن دخلت الجزائر القضاء على اللّغة العربيّة وللأسف يتعذر الخوض فيها ههنا(34)، فلأجل ذلك وغيره لا يجب إهماله والازدراء به.

ثمّ إنّ ذلك ليس عيبا لغويّا وهو لا ينقص من قيمته اللّغوية والأدبيّة لأنّنا لسنا بصدد التّفريق بين ما هو فصيح وبين ما

هو لحن في اللّغة بمعنى الخطأ، بل نحن بصدد دراسة استعمال لغوي خاصّ له مميّزاته وأساليبه الخاصّة به؛ طرأ على الاستعمال لأسباب معيّنة وسط ظروف خاصّة، ولا يفهم من هذا أنّنا نجعل العامّية ولهجاتها كمقابل للّغة العربيّة الفصحى فلكلّ منهما استعماله وكذا خصائصه، وتظلّ اللّغة العربيّة الفصحى لسان العالمين؛ ويكفيها شرفا أن أنزل بها الله – سبحانه وتعالى– كتابه العزيز؛ وأن جعلها لغة أهل الجنان في الجنان.

وفيما يلي اجتهاد منّا يرمي إلى تحديد أهمّ الظّواهر الصّوتيّة الموجودة في العامّية الجزائريّة ولهجاتها مع الاعتماد على بعض الدّراسات، وفي هذا النّوع من الدّراسات يجب أن ترفق الأمثلة فيها بأخرى سماعيّة تبين طريقة النّطق حتّى يتحقّق الفهم للقارئ، إلّا أنه تعذّر علينا ذلك هنا؛ لذلك اكتفينا بأمثلة كتابيّة توضيحيّة بسيطة فقط.

2- <u>الأصوات اللّغوية في العامّية الجزائريّة</u>:

إنّ أغلب الأصوات المستخدمة في مختلف اللّهجات العامّية الجزائريّة هي نفسها تلك الأصوات الّتي نجدها في اللّغة العربية الفصحى، فهي لا تخرج عن سلسلة من الحروف والحركات

– أو الصّوائت والصّوامت بالمفهوم الحديث– المعروفة فيها إلّا ببعض الفوارق الكامنة في نوع الاستعمال الّذي يخضع إلى عوامل تخصّ قواعد النّطق بتلك الأصوات فتظهر نتيجتها بعض الاختلافات في التّأدية الصوتيّة لمعظمها، والّتي قد تقع مثلا عن طريق الإبدال، أو القلب، أو في تغيير في المخرج أين ينطق الحرف في مكان قريب من أصل مخرجه الفصيح؛ الأمر الّذي نتج عنه عدد من الأصوات الجديدة مثل: "القاف المعقودة" وصورتها المكتوبة: [ڤ] ومخرجها من الحنك الأعلى قرب مخرج حرف القاف بضغط شديد نوعا ما من اللّسان عليه، أو تغيير في صفات الحرف مثل نطق بعضهم للفظة "سِرْوَالْ" – علما أنّها تنطق بالّسين مفتوحة في أصل النّطق اللهجي– بالصّاد على صورة "صَرْوَالْ" ما أخرجها من الرّخاوة إلى الشّدة، ولنا في موقع لاحق إضافات حول ذلك.

أمّا ما يخصّ مفهوم المقطع الصّوتي فإنّه يتحدّد في اللّهجات العامّية وفق الصّور التّالية:

1- **مقطع قصير**: وهو كلّ حرف متحرّك غير متبوع بساكن؛ ومثاله قولك: كَتَبَ، بحيث أنّ كلّا من: [كَ] و[تَ] و[بَ] يمثّل مقطعا قصيرا نرمز له بالرّمز: (ق).

2- **مقطع طويل**: وهو كل حرف متحرّك متبوع بحرف ساكن، إلّا أنّه بحسب طبيعة هذا الأخير حدّد في نوعين:

أ- **مقطع طويل مغلق**: وذلك بأن يكون السّاكن حرفا صحيحا؛ مثل قولك: [مَنْ]، ونرمز له بالرّمز: (ط).

ب- **مقطع طويل مفتوح**: وذلك بأن يكون السّاكن حرف مدّ لحركة الحرف المتحرّك قبله؛ على نحو قولك: [لَا]، ونرمز له بالرّمز: (طَ).

1- **مقطع متزايد في الطّول**: وهو كلّ حرف متحرّك متبوع بساكنين، وبالنّظر في هيئة ساكنيه حدّد في نوعين:

أ- **مقطع متزايد في الطّول مغلق**: وذلك بأن يكون السّاكن الأوّل حرف مدّ لحركة الحرف المتحرّك قبله؛ مثل قولك: [قَالْ]، ونرمز له بالرّمز: (م).

ب- **مقطع متزايد في الطّول مزدوج الإغلاق**: نرمز له بالرمز: (مَ)، وذلك بأن يكون ساكنيه عدا سابقه مثلا:

- (حرف لين+ حرف صحيح)؛ مثل: حرفي الياء والتّاء في قولك: [بَيْتْ].
- أو (حرف مهموز+ حرف صحيح)؛ مثل: حرفي الهمزة والرّاء في قولك: [بِئْرْ].
- أو باجتماع حرفين صحيحين؛ مثل: حرفي الباء والزّاي في قولك: [خُبْزْ]، وقد ينتج أيضا هذا النّوع بفعل فكّ الإدغام كما في قولك: [سَدْ] الّتي تفكّ في الاستعمال اللّهجي بحرفين ساكنين على النّحو التّالي: [سَدْدْ].(35)

وقد ميّز **د. مصطفى حركات** بين "الحركة الممدودة" وبين "مدّ المقطع الطّويل" على أنّ الأولى تخصّ الحركة والّتي نجدها بين قولك: "كَاتَبَ" و "كَتَبَ"، أمّا الثّاني فهو يخصّ المقطع في قولك مثلا: "مَنْ"، مشيرا إلى « أنّ طول وقصر الحركة هو ميدان اللّغة وطول وقصر المقاطع هو من ميدان الوزن الشّعري»(36)، ويتحقّق مدّ المقطع الطّويل بثلاثة طرائق:

-إضافة ساكن لحرف مدّ مثل: قَالْ.

-إضافة ساكن لساكن مثل: خْرَجْتْ.

-التّوقّف على الحرف المدغم مثل: سِرُّ.(37)

وأمّا قواعد الحركة والسّكون في العامّية الجزائريّة وطبيعة تجاورها فإنّها تخضع في عمومها للنّظام نفسه الّذي نجده في اللّغة العربيّة، فباعتبار أنّ اللّهجة نابعة وآخذة من اللّغة الّتي يتكلّم بها أهلها؛ فإنّها تحمل القواعد والمستويات اللّغويّة نفسها؛ مع مجموعة من التّعديلات الّتي قد تلحق بها من حذف أو زيادة وغيرها، إضافة إلى أخرى خاصّة باللّهجة في حدّ ذاتها قد تفرضه قواعد الاستعمال كطلب الخفّة أو تحقيق الانسجام الّذي تطلبه القصيدة أو الإيقاع الموسيقيّ العامّ الخاصّ بها، نذكر منها تسكين المتحرّك في الغالب الأعمّ خاصّة في لآخر الكلمة دونما أيّ مبرّر نحويّ؛ والّذي يكون مرجعه عدا طلب الخفّة « إلى نشدان الموسيقى الخارجية، تماشيا مع استقامة الوزن والانسجام الموسيقي».(38)

وقد أشار **د. مصطفى حركات** إلى عدد من القواعد المطّردة في إيقاع العامّية المغاربيّة ككلّ – بما فيها الجزائرية–، مفادها النّقاط التّالية:

- **<u>قاعدة 1</u>:** كلّما اجتمع متحرّكان في العامّية المغاربيّة أسكن أحدهما.

- **قاعدة 2**: كلّ متحرّك في العامّية المغاربيّة متبوع بساكن أو ساكنين.
- **قاعدة 3**: العامّية لا تقبل إلّا المقاطع الطّويلة أو المتزايدة الطّول أي الممدودة.(39)

ومجمل القول إنّ ثنائيّة (الحركة والسّكون) ثنائيّة لازمة الوجود في كلامنا فصيحا كان أم عامّيا، كما أنّ من صفات الحرف السّاكن أنّه سهل السّقوط عدا كونه مهمّا في الكلام للفصل بين الأصوات، وإن اختلفت بعض حالاته بين اللّغة الفصحى والعامّية، أمّا "الحرف المتحرّك" فهو أكثر ثباتا منه، وهو يحقّق الحركيّة والاستمراريّة في سلسلة الكلام وله فضل الابتداء في الفصحى وللسّكون فضل الوقف، بخلاف العامّية أين الابتداء فيها بالسّاكن مشروط، والوقوف عنده في الغالب الأعمّ مشروع.

طبعا هذا دون أن ننسى طبيعة اللّهجات الجزائريّة الّتي انطوت على استعمال عدد غير محدود من الأنظمة الصّوتيّة، والّتي ترجع عدم القدرة على تحديدها إلى خضوعها لخاصّيتي التّنوّع والتّطوّر، أمّا التّنوّع فهو أمر طبيعي مردُّه عادة لتنوّع الاستعمال والبيئات اللّغويّة والاجتماعيّة؛ وحتّى تنوّع المقاصد قد

يكون له أثره في ذلك، وأمَّا التّطوّر فيعود لوتيرة التّغيّر المستمرّ في ظلّ غياب القوانين الّتي تضبط ذلك الاستعمال، وممّا ساعد على ذلك مرونة هذا النّظام وقابليّته للتّأقلم مع بيئات لغويّة متنوّعة.

كما أنّ الأصوات اللّغويّة لا يمكن أن تتحقّق – في أغلب الحالات– في الكلام بأصلها الموجود في اللّغة لذلك تظهر لنا في شكل تنوّعات صوتيّة، والّتي تتجسّد لنا في شكل بعض مظاهر العدول عن الأصل أين نسجّل انحراف الكلام عن نسقه المنطوق المألوف(40) إلى نسق آخر تبرز فيه مجموعة من التّغييرات الصّوتية الشّكلية.

ضف إلى ذلك أنّ التّعامل مع أصوات اللّهجات العامّية في صورتها الصّوتيّة المسموعة يفرض علينا التّعامل مع عمليّة الإلقاء باعتبارها اتّصال قائم بين قطبي: (المُلْقِي والمُتَلَقِّي)، إلى جانب تلك بعض مظاهر الأداء الصّوتي كالتّنغيم والنّبر والوقف باعتبارها عنصرا أساسيا يلعب دورا هامّا في تكوين الإيقاع العامّ للكلام أيا كان شعرا أم نثرا، طبعا هذا دون أن ننسى سلسلة العناصر الذّاتيّة أو ما يسمّى بالإمكانات اللّغوية(41) الّتي تساهم في التّأثير على المستمع.

فممّا لاشكّ فيه؛ أنّ فهم نغمات الكلام وضبطها يساعد على تحديد أكثر معاني الاستعمال اللّغوي، لتكون بذلك عاملا إيقاعيّا موسيقيّا رئيسيّا؛ يُعتَمد عليه في عمليّة تحديد اكتمال المعنى وبنائه في الكلام من عدمه، لذلك يتحّدد إطاره وتُدرَك نغماته في نهايات الجمل بمجموعة من الأدوات الصّوتيّة – إن صحّت العبارة–، والّتي من أهمّ عواملها المؤثّرة مراكز النّبر ومستوياته المتراوحة بين القوّة والضّعف، بالإضافة إلى مواقع الوقفات والسّكتات الإيقاعيّة.

ومن بين جملة التأديات الصّوتيّة الّتي عرفت اختلافا عن أصلها الفصيح نجد مجموعة من الأصوات قمنا برصدها من جانب الاستخدام الصّوتي لها في العامّية الجزائريّة والّذي قد يختلف النّطق بها باختلاف الأفراد والمواقف، فيما يلي:

– مالت اللّهجة إلى نطق الألف إمّا همزة وصل كما في لفظ "الإسلام" خاصّة عند العوام الخلّص، والأمّيين الأقحاح من أهل البدو(42)، وإمّا إلى حذفها في بعض الأحيان وتسكين الحرف الّذي بعدها؛ مثل نطقهم للفعل: (أَكَلَ) "كْلَ"، أو حذفها مع نقل حركتها للحرف الّذي يليها؛ مثل نطق بعضهم للفعل المضارع

(يؤذّن) "يَذَّنْ" أو بإبدال الذّال دالا في قولهم "يدّن" كما جاء في اللّهجة العاصميّة، وإمّا أن تنطق بها مسهّلة طلبا للتّخفيف فتنطق بين الهمزة ومدّ الحركة الّتي عليها بالقاعدة نفسها الموجودة في الفصحى في القراءة القرآنية رواية ورش عن نافع؛ بحيث:

- يقع مدّ الفتحة بين الهمزة والألف، ومثاله: كلمة "فَأْسٌ" و"رَأْسٌ" والّتي تنطق على صورة: "فَاسْ" و "رَاسْ".
- يقع مدّ الضّمّة بين الضّمّة والواو، ومثاله: كلمة "مُؤْمِنٌ" والّتي تنطق على صورة: "مُومَنْ".
- يقع مدّ الكسرة بين الكسرة والياء، ومثاله: كلمة "بِئْرٌ" والّتي تنطق على صورة: "بِيرْ".(43)

وقد تقلب الألف في الظّروف حرف "واو" مثل نطقهم لـ "أَيْنَ" الاستفهامية على صورة وَيْنْ(44)، وهذا شائع في مناطق الهضاب.

- قد ترقّق الباء فتنطق بالهمس نتيجة عدم حدوث انفجار تامّ على مستوى المخرج أثناء عمليّة النّطق كما في أصلها الفصيح، رغم أنّها صوت انفجاري ومطبق بسبب خروجه من الشّفتين نتيجة حبس للهواء بوقوع إطباق تامّ لهما؛ وبانفراجهما

يخرج الهواء دفعة واحدة فينطق بها، وبفعل اهتزاز الأوتار الصّوتيّة أثناء ذلك عُدّت صوتا مجهورا؛ ومثاله قولك مثلا: "بَابْ" وسبب ذلك تسكينها المرفق بمدّ لحركة الحرف الّذي قبلها، أو مثلما نجده في لفظ: "كِتَابْ"، ولتفادي ذلك أكّد العلماء على إعرابها في أصلها الفصيح (45)، وقد تقلب في بعض الألفاظ إلى "فاء" في نطقهم مثلا لكلمة "طَبسي" (وهو الوعاء الّذي يسكب فيه الفرد طعامه ليتناوله) بـ "طفسي"، وهذا موجود في الفصحى في قولهم: "أصبهان" و"أصفهان" على أنّه أثر لغة الفرس واليونان. (46)

– قد تنطق التّاء " تسا" فتشبّع بالسّين مثلما هو شائع في لهجة تلمسان، ومناطق من الشّرق الجزائريّ. (47)

–تنطق الثاء أحيانا "تاء" (48) كنطقهم للعدد "ثَلَاثَه" على صورة: "تْلَاتَه".

–تنطق الجيم في العامّية الجزائريّة بصور مختلفة، فقد تنطق بين الشّدة والرّخاوة في نطقهم للفظة "جَمَاعَةٌ" بـ: "جْمَاعَه"، وقد تنطق بصورة "القاف المعقودة" [ڤ] في الفعل "يَتَجَرَّع" بقولهم: "يَتْڤَرَّعْ"(49)، ولها في اللّغة العربيّة ثلاثة صور:

- صوت لثوي حنكي مركّب مجهور، وهو نطق القريشيّين وقراء القرآن الكريم.
- صوت قِصّي انفجاري مجهور، وهو السّائد في بعض جهات اليمن شمالا وجنوبا وفي حواضر مصر ولدى الشّاميّين، وهو الأصل في النّطق.
- صوت لثوي حنكي احتكاكي (رخو) مجهور، هو نطق الّشاميّين.(50)

– قد تنطق الذّال "دالا"(51)، مثل "دْهَبْ" والمقصود بها "ذَهَبٌ" وهو معدن نفيس.

– تنطق الرّاء مفخّمة أو مرقّقة، وقد تنطق الكلمة الواحدة بهما فتأخذ في كلّ حالة منها معنا مغايرا للآخر؛ مثاله قولهم: "رَايَحْ" بتفخيم الرّاء فيكون المعنى أنّ الشّخص "ذَاهِبَ"، أو بترقيقها وهنا قد تأخذ معنيين أيضا أولاهما بمعنى الرّاحة أي أنّه مرتاح في الوقت الحاضر؛ وثانيهما بمعنى أنّ رائحته كريهة.(52)

– قد تنطق السّين "صادا"، نجد مثل ذلك في قولهم: "صَرْوَالْ" والأصل "سِرْوَالٌ"، أو نطقهم للفعل "سَافَرَ" على صورة: "صَافَرْ".

– قد تنطق الصّاد مرقّقة بنوع من الهمس الّذي يجعلها قريبة من السّين أو بمنزلتها في الشّرق الجزائري كما في اللّهجة التّونسيّة في قولهم: "سْبَاحْ" أي "وَقْتَ الصَّبَاحِ".

– إنّ الضّاد بحكم مخرجها وصعوبة النّطق بها نجدها في العامّية تنطق من مخرج "الظّاء" لعدم التفريق بينهما(53)، وإن عدّ ذلك خطأ لا يغتفر في الفصحى إلّا أنّه في العامّية لا إشكال فيه.

« وقد تنطق " طاء" أو يسترق منها صويتا جزئيّا في بعض الأحيان في كلام البدو الخلّص، فبسبب اقتراب مخرجها الصّحيح من "الطّاء توهّموا الضّاد طاء"، فقد يقولون: البيط، والطيا، والطّو، والأرط (يريدون: البيض، والضّياء، والضّوء، والأرض...). ويسمع لطائهم هذه المتوهّمة صفير شديد عند النّطق بها».(54)

– قد تنطق الطّاء "تاء" في نحو: "تْقَلْ" بمعنى "طِفْلٌ"(55)، أو "تْرِيقْ" أي "طَرِيقٌ".

– قد تنطق القاف "ألفا" مرقّقة كما في لهجة أهل تلمسان، من ذلك قولهم: "أَلَّكْ" بمعنى "قَالَ لَكَ"، أو "كافا" كما في جيجل والغزوات وهذا موجود في لهجة يمنيّة ظفاريّة، وفي أحيان أخرى

بين "الكاف" و"القاف"، كما هو عليه الحال في لهجة "السّاحل" في أقصى الشّمال الغربي من الجزائر بما فيه بعض "مسيردة" (وهي منطقة ساحلية تقع شمال ولاية تلمسان وهي مشهورة بمرسى بن مهيدي)، أو "قافا معقودة" مثل: "قَالْ" أي "قَالَ".(56)

– قد تنطق الكاف "شينا"، كما في لهجة بعض مسيردة السّفلى (وهي القسم الثّاني من مسيردة أمّا القسم الثاني فيطلق عليه بمسيردة الفوّاقة)، وأهل السّاحل. وهي ما يعرف بـ "الشّنشنة" في لهجة يمنيّة قديمة.(57)

– قد تنطق اللّام "نونا" في اسم العلم "إسماعيل" بـ "سْمَاعِين"(58)

– قد تنطق النّون "ميما" كما في "قَسَنْطِينَة" وهي ولاية من ولايات الشّرق الجزائريّ الّتي تنطق على صورة "قْسَمْطِينَه".(59)

وهذه الحالات صورة بسيطة عن الاستخدام العامّي قد تصدق على منطقة وقد لا تصدق على أخرى، يضاف إليها مجموعة من المبادئ لبعض الظّواهر الصّوتية لمتكلّمي اللّهجة الجزائريّة؛ والّتي لاحظ **د. عبد المالك مرتاض** اطّرادها في العاميّة الجزائريّة؛ ذكر من أهمّها:

1- أنّهم يفتحون المكسور والمضموم باطّراد، كما في سر، ومر. فإنّهم ينطقونها بفتح السّين والميم مع أنّ الأوّل مكسور، والثّاني مضموم، وعلى أنّ هذا المبدأ يفتقر إلى استقراء وإحصاء.

2- أنّ اسم الموصول لا يوجد في لهاجتهم البتّة، وهم يستعملون، للدّلالة عليه، لفظا واحدا في كافّة الأحوال، وهو "اللِّي".

3- أنّهم يهملون استعمال المثنّى، ولا سيّما المرفوع.

4- أنّهم لا ينطقون اسم الفاعل المشتقّ من الثّلاثي على صورته الصّحيحة؛ بل ينطقون الحرف الثّالث المكسور منه مفتوحا أبدا. (وهذه الظّاهرة النّطقية تلاحظ عند المثقّفين الّذين ينطقون الحرف الثّالث مكسورا أيضا، وذلك في الشّرق الجزائري خاصّة) ولكنّهم ينطقون اسم المفعول المشتقّ من الثّلاثي نطقا صحيحا، ومن أمثالهم المعروفة: "كُلْ مَشْكُورْ مَقْعُورْ".

5- أنّهم لا يصطنعون الإضافة العربيّة المباشرة، كأن يقولوا مثلا: " شعب الجزائر"، وإنّما يتوصّلون إلى ذلك بعبارة "دْيَالْ" أو "أَنْتَاعْ". والعبارة الأولى أشيع في لهجات المغاربة منها في لهجات الجزائريّين. فعبارة كتابي، يعبّرون عنها بقولهم: "الكْتَابْ انْتَاعِي". ولكنّ هذا لا يقوم مقام القاعدة الكلّيّة الجامعة، فإنّهم كثيرا ما

يعبّرون عن هذا المعنى تعبيرا سليما، فيستعملون "ياء المتكلّم" و "كاف الخطاب الضّميريّة"، ومن أمثالهم المعروفة في الغرب الجزائري: " أُدْخُلْ يَا مْبَارَكْ، بَحْمَارَكْ ". ويستعملون هذا المثل للدّلالة على قيام الفوضى في حفلة عامّة، أو للكرم الّذي يكون في غير محلّه، أو لأيّ مكان يغشاه من يشاء، وكان يجب أن يكون محترما.

6- أنّهم ربّما مالوا إلى قلب حروف بعض الألفاظ، كأن يقدّموا ما ينبغي أن يؤخّر، ويؤخّروا ما ينبغي أن يقدّم، كقول بعض أهل الجنوب الجزائري: "أَعْمَاكْ" (وهو قلب قبيح) وهم إنّما يريدون: "امْعَاكْ" أي "مَعَكَ". وكقول أهل وهران: " أَقْضَبْ"، وهم إنّما يريدون "أَقْبِضْ"، فقلبوا. وهذه ظاهرة نطقيّة عريقة في القدم، وممّن أثارها من علماء فقه اللّغة العرب، جلال الدّين السّيوطي الّذي عقد لها فصلا في كتاب "المزهر". ذلك بأنّ بعض العرب ربّما قال: "مَا أَيْطَبَه"، وهو إنّما يريد "مَا أَطْيَبَه". وممّن كتب عن هذه القضيّة أيضا، ابن السّكّيت، وابن دريد. بيد أنّ بعض المحقّقين من علماء البصرة أنكر قضيّة القلب من أساسها، مثل "جَذَبَ" و"جَبَذَ" من

قبيل تعدّد اللّغات، لا من قبيل القلب. أو ما يسمّى من قبيل الاشتقاق عند ابن جني...

وسواء علينا أكان مثل هذا قلبا أم تعدّدا للّغات، فإنّ له أصولا عريقة في العربيّة، ولا تزال منه آثار باقية في لهجاتنا العامّية الجزائريّة إلى اليوم.

7- أنّهم لا يفكّون إدغام المضعّف في المواطن الّتي يفكّ فيها إدغامه، بل يبقون على هذا الإدغام، مشبعينه بياء ساكنة، فيقولون مثلا في "شَدَدْت" "شَدّيتْ"، وفي "رَدَدْت" "رَدّيتْ"، وهلمّ جرّا.

8- أنّهم، خلافا للقاعدة النحّوية الشّهيرة "العرب لا تبدأ بساكن، ولا تقف على متحرّك"، كثيرا ما يبدأون بالسّاكن، كما في أقوالهم: ثقيل، وخفيف، حبل، وعمرو (ينطقونها: بسكون الثَّاء، والخاء، والحاء، والعين). وينطقون الحرف الأوّل محرّكًا على الأصل في حالات منها:

أ- عندما يعتمد الحرف الأوّل من اللّفظة على سكون، كما في قولهم: "بَابْ"، و "غَارْ"، و "عَارْ" ... إلخ، ومع ذلك فإنّهم قد يشذّون حتّى عن هذا، لأنّهم يقولون: "حْبَلْ"، ولا يقولون "حَبْل"، على الصّورة الصّحيحة.

ب- عندما يعتمد الحرف الأوّل على حرف مشدّد كما في "سرّ"، و "مرّ"، و "قطّ" (للحيوان الأليف المعروف – أمّا "قط" الظّرفية فلا وجود لها في أحاديثهم المتداولة).

9- أنّهم أميل أبدًا إلى نحت الكلمات المتعدّدة وصوغها في عبارة واحدة مختصرة، كما في قولهم: "كِيرَاكْ"؟ فإنّما جاءت من "كَيْفَ أَرَاكَ؟".(60)

10- تسكين الحرف الأوّل عند تصغير الكلمة ونطق "ياء" التّصغير مشدّدة مثل تصغيرهم لكلمة: "صَغِيرٌ" على صورة "صْغَيَّرْ".(61)

وغير هذا كثير ممّا لا تستطيع الكتب احتواءه ولا العقول إحصائه، لأنّ اللّهجات العامّية في تغيّر مستمرّ وسريع تصعب مواكبته.

وهذا يقودنا إلى ذلك التّنوع النّغمي الّذي نلاحظه فيها، فقد جعلت نغماته تلك الاستفتاح يبدو في حلّة جميلة، طبعا هذا فضلا على مساهمته في إبراز الحركة النّفسيّة لصاحب النّص ورسم دلالاتها المختلفة باختلاف مبانيها ومعانيها، ليتحقّق بذلك ما يطلق عليه البعض بمصطلح الانزياح الإيقاعيّ(62)؛ أو« التّلوين

الموسيقيّ الّذي يعطي الكلام روحا ويكسبه معنا، فكان عاملا مهمّا من عوامل توضيح المعاني وتفسيرها، وتمييز أنماط الكلام بعضها من بعض».(63)

وخلاصة القول؛ إنّ إيقاع اللهجة العامية ولاشكّ جزء من إيقاع اللّغة الأصليّة الآخذة منها تلك اللهجة بطبيعة الحال، لذلك كان من الواجب على الدّارس الإحاطة بالمميّزات الصّوتيّة والتّركيبيّة اللّغوية للهجة المؤدّي، وحصر البيئة الزّمانيّة والمكانيّة لها باعتبار أنّها غير ثابتة تخضع وبشكل مستمرّ لمبدأ التّغيير مع الزّمن.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

1- ينظر: إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4، 1990م، ج: (03)، باب: (العين)، فصل: [الواو]، مادة: [وقع]، ص: 1301. ومن نفس الصّفحة ينظر الهامش رقم: 01.

2- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، تح: مجموعة من الباحثين، دار صادر للطّباعة والنّشر، بيروت، ط 1، (د. ت. ط)، المجلد: (08)، حرف: (العين)، فصل: [الواو]، مادة: [وقع]، ص: 402.

3- ينظر: إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، (مصدر سابق)، ج: (03)، باب: (العين)، فصل: [الواو]، مادة: [وقع]، (مصدر سابق)، ص: 1303.

4- محمّد مرتضى الحسيني الزّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي، مرا: لجنة فنية من وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي رقم: 16، وزارة الإعلام، الكويت، الجزء: (22)، حرف: (العين)، مادّة: (وقع)، ص: 359.

5- مصطفى حركات، نظريّة الإيقاع – الشّعر العربي بين اللّغة والموسيقى-، دار الآفاق، الجزائر، (د. ر. ط)، 2008م، ص: 18.

6- ينظر: مصطفى حركات، نظريّة الوزن، – الشّعر العربي وعروضه -، دار الآفاق، الجزائر، (د. ر. ط)، 2005م، ص: 26.

7- ينظر: مصطفى حركات، نظرية الإيقاع، (مرجع سابق)، ص: 18-22.

8- ينظر: مصطفى حركات، نظرية الوزن، (مرجع سابق)، ص: 26.

9- ينظر: عزّ الدّين إسماعيل، الأسس الجماليّة في النّقد العربي: عرض وتفسير ومقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، (د. ر. ط)، 1992م، ص: 102.

10- عبد الجليل مرتاض، اللّسانيات الجغرافيّة في التّراث اللّغوي العربي، دار هومه، الجزائر، (د. ر. ط)، 2013م، ص: 21.

11- علي بن إسماعيل بن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللّغة، تح: مراد كامل، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط1، 1972م،

مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج:(06)، باب: الثلاثي المعتل، الغين واللام والواو [غ ل و] مثقلوبه [ل غ و]، ص: 40.

12- ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، المكتبة العلمية، القاهرة، (د. ر. ط)، ج1، باب القول على اللّغة وما هي، ص: 33.

13- ينظر: الصّفحة ذاتها.

14- ينظر: إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، ج: (03)، حرف الواو ، باب: (الواو والياء)، فصل: [اللّام]، مادة: [لغا]، (مصدر سابق)، ص: 2484.

15- عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1993م، ص: 22، متصرّف فيه.

16- ينظر: عبد الحق زريوخ، الخصائص الشّكليّة للشّعر الملحون الصّوفي في شمال الغرب الجزائري (1871- 1945)، منشورات مخبر عادات وأشكال التّعبير الشّعبي بالجزائر، دار الغرب للنّشر والتّوزيع، وهران، ص: 14، متصرّف فيه.

17- ينظر: علي بن إسماعيل ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، مج:(04)، باب: الثلاثي الصحيح، الهاء والجيم واللام [ه ج ل]، مقلوبه [ل ه ج]، (مصدر سابق)، هامش رقم: (01)، ص: 120.

18- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (مصدر سابق)، المجلد: (02)، ت- ح، حرف: (الجيم)، فصل: [اللام]، مادة: [لهج]، (مصدر سابق)، ص: 359.

19- الصفحة ذاتها.

20- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 2003م، ص: 15.

21- ينظر: عبد الجليل مرتاض، اللّسانيات الجغرافيّة في التراث اللغوي العربي، (مرجع سابق)، ص: 23.

22- المرجع نفسه، ص: 24، متصرف فيه.

23- ينظر: عبد الغفار حامد هلال، اللّهجات العربيّة نشأة وتطوّرا، مكتبة وهيبة، القاهرة، ط2، 1993م، تمهيد، ص: 15.

24- المرجع نفسه، ص: 33.

25- مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة، مكتبة الشّروق الدّوليّة، القاهرة، ط4، 2004م، باب: [العين]، مادة: [عَمَّ]، ص: 629.

26- ينظر: الفصحى وعامّياتها –لغة التّخاطب بين التّقريب والتّهذيب–، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، أعمال النّدوة الدّوليّة الّتي نظّمت بالتّعاون مع وزارة الثّقافة ضمن فعاليّات الجزائر عاصمة الثّقافة العربيّة 2007م، يومي: 04- 05 يونيو 2007م بنزل الأوراسي، منشورات المجلس، 2008م، الجزائر، تقديم، ص: 05.

27- عبد المالك مرتاض، العامّية الجزائرية وعلاقتها بالفصحى، سلسلة الدراسات الكبرى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ر. ط)، 2012م، ص: 69.

28- ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، العامّيات العربيّة ولغة التّخاطب الفصيحة، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، أعمال النّدوة الدّوليّة الّتي نظّمت بالتّعاون مع وزارة الثّقافة ضمن فعاليّات الجزائر عاصمة الثّقافة العربيّة 2007م، يومي: 04- 05 يونيو 2007م، بنزل الأوراسي

تحت عنوان: الفصحى وعاميّاتها – لغة التّخاطب بين التّقريب والتّهذيب–، منشورات المجلس، 2008م، الجزائر، المداخلات العلميّة، ص: 95.

29- عبد المالك مرتاض، العامّية الجزائريّة وعلاقتها بالفصحى، (مرجع سابق)، ص: 29.

30- ينظر: أحمد رشدي صالح، الأدب الشّعبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط3، 1971م، ص: 51.

31- ينظر: إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربية، (مرجع سابق)، ص: 18.

32- ينظر: عثمان سعدي، اللّغة العربية واللّهجات المتفرّعة عنها: مقارنة بين عامّية الجزائر قبل الاستقلال وبعده، المجلس الأعلى للّغة العربيّة، أعمال النّدوة الدّوليّة الّتي نظّمت بالتّعاون مع وزارة الثّقافة ضمن فعاليّات الجزائر عاصمة الثّقافة العربيّة 2007م، يومي: 04- 05 يونو 2007م بنزل الأوراسي، تحت عنوان: الفصحى وعامّياتها –لغة التّخاطب بين التّقريب والتّهذيب–، منشورات المجلس، 2008م، الجزائر، المداخلات العلميّة، ص: 124.

33- عبد الحق زريوخ، الخصائص الشّكلية للشّعر الملحون الصّوفي في شمال الغرب الجزائري (1871- 1945)، (مرجع سابق)، ص: 18.

34- ينظر: إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، (مرجع سابق)، ص: 18.

35- ينظر: مرسي الصّباغ، قراءة جديدة في الشّعر الشّعبي العربي، دار الوفاء لدنيا الطّباعة والنّشر، الإسكندرية، (د. ر. ط)، 2002م، ص: 18.

36- ينظر: عثمان سعدي، اللّغة العربية واللّهجات المتفرّعة عنها: مقارنة بين عامّية الجزائر قبل الاستقلال وبعده، (مرجع سابق)، من ص: 111 إلى ص: 125.

37- ينظر: مصطفى حركات، الهادي إلى أوزان الشّعر الشّعبي، دار الآفاق، الجزائر، (د. ر. ط)، (د. ت)، ص: 21-22.

38- ينظر: عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة – رؤية جديدة في الصّرف العربي-، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، (د. ر. ط)، 1980م، من ص: 32 إلى ص: 40.

39- ينظر: عبد القادر فيطس، التّشكيل الفني للشعر الملحون، ، دار هومه، الجزائر، (د. ر. ط)، 2014م، ص: 197- 198.

40- مصطفى حركات، الهادي إلى أوزان الشّعر الشّعبي، (مرجع سابق)، ص: 22.

41- الصّفحة ذاتها.

42- عبد الحق زريوخ، الخصائص الشكلية للشعر الملحون الصوفي في شمال الغرب الجزائري (1871- 1945)، (مرجع سابق)، ، ص: 100.

43- مصطفى حركات، الهادي إلى أوزان الشّعر الشّعبي، (مرجع سابق)، ص: 25.

44- محمّد عبد المطّلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، مصر، ط1، 1994م، ص: 267.

45- ينظر: المرجع نفسه، ص: 218.

46- عبد المالك مرتاض، العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، (مرجع سابق)، ص: 11.

47- ينظر: مختار نويوات، محمّد خان، العامّية الجزائريّة وصلتها بالعربية الفصحى، – مشروع دراسة لسانية للدارجة في منطقة الزيبان "بسكرة"–، مخبر أبحاث في اللغة والأدب، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دار الهدى، عين مليلة، ط1، 2005م، ص: 13.

48- ينظر: عبد القادر فيطس، التّشكيل الفنّي للشّعر الملحون الجزائري، (مرجع سابق)، ص: 207.

49- ينظر: سليمان فيّاض، استخدامات الحروف العربيّة (معجميا، صوتيا، صرفيا، نحويا، كتابيا)، دار المريخ للنشر، الرياض، (د. ر. ط)، 1998م، حرف الباء، ص: 27.

50- ينظر: مختار نويوات، محمد خان، العامية الجزائرية وصلتها بالعربية الفصحى، (مرجع سابق)، ص: 13.

51- عبد المالك مرتاض، العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، (مرجع سابق)، ص: 11 – 12

52- المرجع نفسه، ص: 11

53- ينظر: مختار نويوات، محمد خان، العامية الجزائرية وصلتها بالعربية الفصحى، (مرجع سابق)، ص: 14.

54- ينظر: سليمان فياض، استخدامات الحروف العربية، حرف الجيم، (مرجع سابق)، ص: 42– 43، متصرف فيه.

55- عبد المالك مرتاض، العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، (مرجع سابق)، ص: 11

56- ينظر: مختار نويوات، محمد خان، العامية الجزائرية وصلتها بالعربية الفصحى، (مرجع سابق)، ص: 14.

57- ينظر: المرجع نفسه، ص: 14-15.

58- عبد المالك مرتاض، العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، ص: 14، (مرجع سابق)، متصرف فيه

59- ينظر: مختار نويوات، محمد خان، العامية الجزائرية وصلتها بالعربية الفصحى، (مرجع سابق)، ص: 15.

60- عبد المالك مرتاض، العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، (مرجع سابق)، ص: 12

61- ينظر: عثمان سعدي، اللغة العربية واللهجات المتفرعة عنها: مقارنة بين عامية الجزائر قبل الاستقلال وبعده، (مرجع سابق)، ص: 111.

62- ينظر: عبد القادر فيطس، التشكيل الفني للشعر الملحون الجزائري، (مرجع سابق)، ص: 206.

63- عبد الملك مرتاض، العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى، (مرجع سابق)، ص: 12

64- ينظر: مختار نويوات، محمد خان، العامية الجزائرية وصلتها بالعربية الفصحى، (مرجع سابق)، ص: 16.

65- ينظر: الصّفحة ذاتها.

66- عبد المالك مرتاض، العامية الجزائرية وعلاقتها بالفصحى، (مرجع سابق)، ص: 11-12-13-14-15، متصرّف فيه.

67- ينظر: عبد القادر فيطس، التّشكيل الفنّي للشّعر الملحون الجزائري، (مرجع سابق)، ص: 206.

68- ينظر: صبيرة قاسي، بنية الإيقاع في الشّعر الجزائري المعاصر – فترة التسعينات وما بعدها-، بحث مقدّم لنيل شهادة دكتوراه العلوم، إشراف: أحمد حيدوش، تخصّص: الأدب العربي، كليّة الآداب واللّغات، قسم اللّغة والأدب العربي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010- 2011م، ص: 187.

69- ينظر: أحمد كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ط16، 2000م، ص: 534، متصرّف فيه.